IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

مجلس المحافظين
المؤتمـــــر العـــام

GOV/2009/53-GC(53)/16
Date: 28 August 2009

General Distribution
Arabic
Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٤(أ) من جدول الأعمال المؤقت للمجلس
(الوثيقة GOV/2009/58)
البند ١٦ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
(الوثيقة GC(53)/1)

تقرير الأمن النووي لعام ٢٠٠٩
التدابير الرامية إلى الحماية من الإرهاب النووي

تقرير من المدير العام

موجز

- أعد هذا التقرير للدورة العادية الثالثة والخمسين (٢٠٠٩) للمؤتمر العام، تلبية للقرار GC(52)/RES/10، الذي طلب فيه المؤتمر العام من المدير العام أن يقدم إليه تقريراً سنوياً عن الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة في مجال الأمن النووي، مسلّطاً الضوء على الإنجازات الهامة التي تحققت خلال العام المنصرم، ومحدداً الأهداف والأولويات البرنامجية للعام المقبل. ويتناول التقرير الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

الإجراء المُوصى به

- يوصى بأن يقوم مجلس المحافظين بما يلي:

(أ) الإحاطة علماً بتقرير الأمن النووي لعام ٢٠٠٩؛

(ب) وإحالة هذا التقرير إلى المؤتمر العام مع التوصية بأن تواصل الدول الأعضاء المساهمة، على أساس طوعي، في صندوق الأمن النووي؛

(ج) ومناشدة الدول بأن تنضم إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وأن تروّج للإسراع في إدخالها حيز النفاذ؛ وتشجيع جميع الدول على التصرف وفقاً للغاية والغرض اللذين ينشدهما التعديل إلى حين دخوله حيز النفاذ؛ وتنفيذ الصكوك الدولية الملزمة وغير الملزمة قانوناً المتعلقة بالأمن النووي؛ ودعوة الدول إلى الاستفادة الكاملة من المساعدة المتاحة لهذا الغرض عبر المشاركة في برنامج الوكالة للأمن النووي؛

(د) وتشجيع الدول على المشاركة في برنامج قاعدة البيانات الخاصة بالاتجار غير المشروع.

تقرير الأمن النووي لعام ٢٠٠٩

التدابير الرامية إلى الحماية من الإرهاب النووي

تقرير من المدير العام

ألف- مقدِّمة

١- أعد هذا التقرير للدورة العادية الثالثة والخمسين (٢٠٠٩) للمؤتمر العام، تلبية للقرار GC(52)/RES/10 (٢٠٠٨)، الذي طلب فيه المؤتمر العام من الأمانة أن تقدّم تقريرا سنوياً عن الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة في مجال الأمن النووي، بما يسلّط الضوء على الإنجازات الهامة التي تحققت خلال العام المنصرم ويحدّد الأهداف والأولويات البرنامجية للعام المقبل. وقد أعدت الوكالة وثيقة إضافية عنوانها "تنفيذ خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩: تقرير مرحلي" (متاحة على العنوان الإلكتروني التالي: http://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC53/GC53Documents/English/gc53-16-att1_en.pdf وعلى موقع GovAtom)، وتورد هذه الوثيقة أهم الإنجازات والدروس المستفادة من خلال تنفيذ خطة الأمن النووي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ويتضمن التقرير الماثل موجزاً قصيراً عن ذلك.

٢- اعترافاً بأن مسؤولية الأمن النووي تقع كلياً على عاتق كل دولة على حدة، فإن الوكالة تقوم، عند الطلب، بتوفير المساعدة للدول فيما تبذله من جهود. ويتطلب إرساء نظام عالمي فعال للأمن النووي وتحقيق استدامته تدابيرَ متنوعة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوكالة مساعدة الدول في جهودها الرامية إلى إرساء وتطوير قدرات مستدامة في ميدان الأمن النووي عن طريق توفير الإرشادات في هذا المجال ومساعدة الدول على استحداث نظم أمنية وطنية شاملة لحماية المواد النووية والمواد المشعة الأخرى، وللكشف عن الأحداث المرتبطة بالأمن النووي، في حال حصولها، والتصدّي لها، وأيضاً لجمع وتبادل المعلومات ذات الصلة، مع إيلاء المراعاة الواجبة لحماية المعلومات السرية.

٣- وتواصل تزايد المشاركة الدولية في برامج جمع البيانات وتبادلها من خلال قاعدة البيانات الخاصة بالاتجار غير المشروع، حيث باتت هذه المشاركة تضم غالبية الدول الأعضاء في الوكالة. ويتسع نطاق السعي إلى المشاركة في برامج الوكالة التدريبية والتعليمية، فقد وصلت أنشطة تطوير الموارد البشرية في ميدان الأمن النووي إلى آلاف الأشخاص في جميع أنحاء العالم، كما تتم حماية الأحداث العامة الكبرى من التهديد المتمثل في وقوع تشتيت شرير لنشاط إشعاعي، ويجري بناء قدرات المراقبة الحدودية الفعالة احترازاً من الاستيراد والتصدير غير المشروعين للمواد النووية والمواد المشعة الأخرى.

باء- إطار الأمن النووي

٤- يتواصل تزايد الامتثال بالصكوك القانونية الدولية المتصلة بالأمن النووي[١]. فبين تموز/يوليه ٢٠٠٨ وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، أصبحت أربع دول، من بينها ثلاث دول غير أعضاء في الوكالة، أطرافاً في اتفاقية

---

١ ترد تفاصيل إطار الأمن النووي في الوثيقة المعنونة "تنفيذ خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩: تقرير مرحلي".

الحماية المادية للمواد النووية، ليصل بذلك عدد الأطراف في الاتفاقية إلى ١٤١ طرفاً. وخلال الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩، انضمت ١٠ دول إضافية إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، ليصل بذلك عدد الأطراف في هذا التعديل إلى ٢٦ طرفاً. وقد سلّطت الوكالة الضوء، في عدد من المناسبات، على أهمية الإبكار في بدء نفاذ تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية، وأيضاً على أهمية التصرف وفقاً للغاية والغرض اللذين ينشدهما التعديل إلى حين دخوله حيز النفاذ. وتعكف الوكالة أيضاً على صياغة إرشادات في ميدان الأمن النووي، بالتشاور مع الدول الأعضاء، ومن المزمع نشرها ضمن سلسلة منشورات الوكالة المتعلقة بالأمن النووي. وتساعد هذه الإرشادات الدول على استحداث نظام وطني للأمن النووي.

٥- وتواصَلَ تنامي الالتزام بتنفيذ مدوّنة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها غير الملزمة قانوناً، إذ أعلنت ٩٥ من البلدان حتى الآن نيتها تنفيذ هذه المدوّنة. وتم أيضاً تسجيل زيادة في تنفيذ الإرشادات التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها غير الملزمة قانوناً. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عقد اجتماع تقني لتقاسم الخبرات في ميدان التنفيذ ولمناقشة القضايا القانونية والتقنية المتصلة بذلك.

جيم- أهم الإنجازات

٦- في إطار خطة الأمن النووي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، واصلت الوكالة مساعدة الدول في ميدان الأمن النووي. وستراعى، في تنفيذ تلك الخطة، كافة الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامجي الوكالة للأمان النووي والضمانات، وأوجه التآزر بين الأمان والأمن والجوانب الرقابية للضمانات.

٧- وقد شملت الإنجازات الرئيسية المحققة في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠٠٨ وحزيران/يونيه ٢٠٠٩ ما يلي:

الندوة الدولية المعنية بالأمن النووي

٨- عقدت الوكالة في مقرها في فيينا، في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الندوة الدولية المعنية بالأمن النووي. وناقش أكثر من ٥٠٠ مشارك من ٧٦ بلداً ومنظمة دولية موضوع الأمن النووي، حالته الراهنة واتجاهات المستقبل. وسُلِّم بالتقدم المحرز خلال السنوات الخمس إلى العشر الماضية، وكذلك بالحاجة العامة إلى مواصلة العمل على زيادة فعالية الأمن النووي. وأظهرت نسبة الحضور العالية وعياً واسعاً لأهمية المواضيع المطروحة على الندوة، كما أن الأوراق المكتوبة والملصقات أظهرت أن التصدّي لمسائل الأمن النووي بات يجري على نحو منهجي أكثر فأكثر. بيد أنه أشير أيضاً إلى أن ذلك لا يشكل سوى بداية عملية إرساء أمن نووي عالمي مستدام. ويرد في استنتاجات الرئيس[٢] موجز عن النتائج التي توصلت إليها الندوة.

٩- وكانت الندوة قد نظمت بالتعاون مع المنظمات الدولية وغير الحكومية ذات الصلة. وهي مثال إضافي عن التعاون المعزز فيما بين هذه المنظمات ومعها من أجل تحقيق الأمن النووي.

---

٢ الموقع الإلكتروني: http://www-pub.iaea.org/MTCD/Meetings/Announcements.asp?ConfID=36576.

سلسلة وثائق الأمن النووي الصادرة عن الوكالة

١٠- صاغت الوكالة، ضمن سلسلة وثائق الأمن النووي الصادرة عنها، إرشادات تساعد الدول على تحقيق الأمن النووي على نحو فعّال ومستدام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع عدد المنشورات الصادرة ضمن السلسلة من ستة إلى عشرة بعد إصدار أدلة التنفيذ بشأن ما يلي: ثقافة الأمن النووي؛ وتدابير الوقاية من التهديدات الداخلية والحماية منها؛ والأمن خلال نقل المواد المشعة؛ وصوغ التهديدات المحتاط لها في التصميم واستخدامها وتعهّدها. وباتت سلسلة الأمن النووي تضم الآن مجموعة أساسية، حتى ولو كانت لا تزال غير كاملة، من الوثائق الإرشادية في ميدان الأمن النووي التي يمكن لجميع الدول أن تستخدمها في صياغة نظمها الوطنية المعنية بالأمن النووي. وأحيط علماً أيضاً بالتقدّم المحرز في عملية صياغة الوثائق الأكثر عمومية في السلسلة المذكورة، والتي تشمل *العناصر الأساسية للأمن النووي* و *التوصيات* العامة مع المفاهيم والنُهُج الخاصة بالوقاية والكشف والتصدّي.

١١- وتواصل إعطاء الأولوية لتيسير صياغة توصيات الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، وهي الصيغة المنقحة الخامسة للوثيقة INFCIRC/225. وفي موازاة ذلك، تم تسريع الجهود المبذولة لصياغة توصيات الحماية المادية للمواد المشعة والمرافق المرتبطة بها. ومن المتوقع أن ينتهي، خلال عام ٢٠١٠، العمل على صياغة كلا هاتين الوثيقتين وأيضاً توصيات الكشف والتصدّي. وكما أشير إليه أعلاه، فقد أحرز تقدّم في العمل على صوغ أساسيات الأمن النووي، التي تشرح العناصر الأساسية لنظم الأمن النووي، وباتت مسودّة هذه الوثيقة جاهزة للمناقشة في إطار اجتماع تقني مفتوح العضوية ستعقده الوكالة.

برنامج قاعدة البيانات الخاصة بالاتّجار غير المشروع

١٢- واصل برنامج قاعدة البيانات الخاصة بالاتّجار غير المشروع توسعه سواء من حيث عدد الدول المشاركة أو عدد الحادثات المبلغ عنها. ومنذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، انضمّت سبع دول جديدة إلى برنامج قاعدة بيانات الاتّجار غير المشروع، ليصل بذلك إجمالي عدد المشاركين فيه إلى ١٠٧ مشاركين، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أبلِغت قاعدة بيانات الاتّجار بـ٢١٥ حادثة، منها ١٠٢ حادثة أفيد بأنها وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أما الحادثات الباقية البالغ عددها ١١٣ حادثة فقد وردت في تقارير عن حادثات سابقة.

١٣- وتشير التقارير المستمرة، بشأن حادثات الحيازة غير المشروعة أو النقل غير المشروع أو محاولات بيع المواد النووية وغيرها من المواد المشعة، إلى تواصل أنشطة الاتّجار النووي. وتستمر الأولوية العالية التي يتسم بها تعزيز التدابير للكشف عن حالات الاتجار غير المشروع وغيرها من أحداث الأمن النووي المحتملة المنطوية على هذا النوع من المواد. ويستمر متدنياً معدّلُ استرجاع المواد المشعة المبلّغ عن فقدانها أو سرقتها. فخلال الفترة المشمولة بالنقاش، بلغ معدّل استعادة المواد المشعة التي كان قد جرى التبليغ عن سرقتها أو فقدانها ٤٠% فقط. وتشير التقارير بشأن منتجات معدنية ملوّثة متنوّعة إلى وجود مشكلة سائدة فيما يخص التحكم بهذه المنتجات ومحاولة التخلص منها على نحو غير مرخّص به في بعض البلدان.

الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي

١٤- تعكف بلدان عديدة على إرساء نظم وطنية للأمن النووي. ويستفيد نهج عالمي للأمن النووي من تطبيق هذا النوع من النظم الوطنية على نحو أكثر شمولاً، بشكل يتيح الجمع بين التدابير التقنية وما يتصل بها من

أعمال تطوير الموارد البشرية وإرساء النظم الرقابية الفعالة. ولتحقيق نظام وطني فعّال، توضع خطط عمل كفيلة بشرح الخطوات الواجب اتخاذها والعمل الواجب تنفيذه والجدول الزمني للإنجازات المتوقع تحقيقها. وفي العديد من الحالات، تبرز الحاجة إلى المساعدة والدعم. وقد استجابت الوكالة إلى الاحتياجات التي أعربت عنها البلدان عن طريق استحداث إجراء يهدف إلى *صياغة الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي*، وذلك لترجمة احتياجات فرادى الدول من حيث الأمن النووي إلى خطط متكاملة لإدخال تحسينات في مجال الأمن النووي والمساعدة. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان قد صيغ، بين كل من الدول المعنية والوكالة، ما مجموعه ٤٩ خطة متكاملة لدعم الأمن النووي. وتتيح هذه الخطط لكلٍّ من الوكالة والدولة المعنية والجهات المانحة المحتمل أن تموّل العمل، برمجة الأنشطة وتنسيقها، بما يحقق المستوى الأمثل لاستخدام الموارد ويساعد على تفادي الازدواجية. وتشير الخبرات المكتسبة من أولى مراحل تنفيذ الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي إلى الطابع الجوهري الذي يتسم به توافر الموارد من أجل تحقيق النتائج المرجوة.

بعثات الأمن النووي

١٥- تقدّم الوكالة خدمات تقييم وتقويم ترتيبات الأمن النووي في الدول. ويشارك خبراء معترف بهم من الدول الأعضاء في فريق البعثات. ومن خلال صندوق الأمن النووي، أوفدت ١٤ بعثة تقييمية واستشارية في ميدان الأمن النووي بين منتصف عام ٢٠٠٨ ومنتصف عام ٢٠٠٩. وانطوت هذه البعثات على خمس بعثات للخدمة الاستشارية الدولية للأمن النووي، وبعثة واحدة لفريق الخبراء الدولي، وثلاث بعثات للخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية، وبعثتين دوليتين للخدمة الاستشارية للنظام الحكومي لحصر ومراقبة المواد النووية، وست بعثات لخدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة. ومنذ عام ٢٠٠٣، تم الاضطلاع بحوالي ١٨٠ بعثة تقييمية واستشارية. وقد ساعدت التوصيات التي تمخضت عنها هذه البعثات الدول على استهداف الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الأمن النووي. وجرى تنفيذ عدد كبير من أنشطة المتابعة المبنية على أساس نواتج البعثات، بناء على طلب الحكومة المضيفة. وأدمجت هذه الأنشطة ضمن الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي، في حال توافرها. وتتسم هذه البعثات وأعمال المتابعة التي تليها بطابع من الجوهرية للتوصل إلى نُهُج متساوقة ومتوائمة تستنير بالموضوعية وبإرشادات الوكالة في ميدان الأمن النووي. وعلى وجه العموم، تستند المساعدة في تحقيق التحسينات التقنية إلى التوصيات التي تتمخض عنها بعثات التقييم والتقويم.

التعليم والتدريب في مجال الأمن النووي

١٦- واصلت الوكالة إعطاء أولوية عالية لتنمية الموارد البشرية لمساعدة الدول على إجراء وإدامة التحسينات في ميدان الأمن النووي، علماً بأن ذلك يتوقف بشكل كبير على توافر الموظفين المؤهلين. وخلال هذا العام، نظمت الوكالة ٥٧ حدثاً تدريبياً في جميع أنحاء العالم، وانطوت هذه الأحداث على تنمية الموارد البشرية في أكثر من ١٠٥ بلدان في جميع الميادين المرتبطة بالأمن النووي. وتم تدريب أكثر من ١٤٠٠ مشارك في أكثرية المجالات التي ينطوي عليها نظام فعّال للأمن النووي؛ بما فيها الحماية المادية، وحصر المواد النووية ومراقبتها، وتسجيل المصادر المشعة، والنظم الرقابية، وتدابير مكافحة الاتجار النووي غير المشروع، والتصدّي لأحداث الأمن النووي، والحفاظ على سريّة المعلومات الحساسة. ومنذ عام ٢٠٠٣، حين كثّفت الوكالة جهودها في مجال تدريبات الأمن النووي بموجب أولى خطط الأمن النووي، نُظِّم أكثر من ٣٠٠ حدث تدريبي استفاد منها حوالى ٨٠٠٠ مشارك من ١٢٥ بلداً تقريباً. واتخذت خطوات هامة لجعل التدريبات ذاتية الاستدامة عن طريق دعم الجهود الوطنية لإنشاء مراكز لدعم الأمن النووي قادرة على دعم التدريبات على الصعيدين الوطني والإقليمي وعن طريق تنفيذ برامج أكاديمية في الجامعات في ثلاثة بلدان.

التحسينات التقنية

١٧- إن تحقيق أمن نووي فعال يستلزم موارد بشرية و نظماً تقنية. وبقدر المستطاع، نظراً لمحدودية الموارد المتوافرة، تقوم الوكالة، بناء على الطلب، بمساعدة الدول على تحسين النظم التقنية في المرافق أو المواقع التي يتم فيها استخدام أو تخزين أو نقل المواد النووية وما سواها من مواد مشعة، أو على إقامة ضوابط فعّالة على النقاط الحدودية، أو على تنفيذ إجراءات الأمن النووي في الأحداث العامة الكبرى. ويتم تعيين الحاجة إلى المساعدة التقنية الطارئة، سواء على شكل معدات أو خدمات، بمساعدة خبراء دوليين معترف بهم:

- تم الارتقاء بالحماية المادية، أو العمل جارٍ على الارتقاء بها، في ٢٢ دولة في ٥٠ مرفقاً تنطوي على مواد نووية أو ما سواها من مواد مشعة. وتضم هذه المواقع خمسة عشر مرفقاً نووياً، وعشرين مستشفى، وتسعة معاهد بحوث، وستة مرافق لخزن النفايات. وبفضل هذه الأعمال، تتم معالجة مواطن الضعف وبالتالي تقليص خطر وقوع حدث أمني نووي ينطوي على هذه المواد.

- واستكملت الوكالة مشروعاً ضخماً لتحسين مستوى مرافق التدريب على الأمن النووي في مركز التدريب الخاص المشترك بين الإدارات في أوبنينسك بالاتحاد الروسي، الذي كان الاتحاد الروسي قد أتاحه لإجراء التدريبات الدولية. وفي هذا الصدد، تم تجهيز مختبرين للتدريب وتشييد ثلاثة مناطق تدريبية في الهواء الطلق. وهذا أول مركز تدريبي يملك هذه القدرات يوضع تحت تصرف جمهور دولي. وقد جرى تدشين مرافق التدريب في مجال الأمن النووي الجديدة التابعة للمركز المذكور خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٩.

- وبين منتصف عام ٢٠٠٨ ومنتصف عام ٢٠٠٩، وفّرت الوكالة العون التقني لسبع وعشرين دولة للمساعدة على إرساء ضوابط حدودية فعالة. وفي هذا الصدد، تتسم تجهيزات رصد الإشعاعات بطابع الجوهرية للتمكن من الكشف عن أية مواد مشعة غير معلنة في الشحنات أو في الحقائب الشخصية. وشمل العون ما مجموعه ٩٨٥ قطعة من المعدات للكشف عن المواد المشعة وما يرتبط بذلك من تدريب للموظفين.

- وينطوي تحقيق أمن نووي فعال أيضاً على تدابير للكشف عن أية محاولة لاستخدام مواد مشعة في أغراض شريرة خلال حدث عام ضخم تشارك فيه أعداد كبيرة من الناس أو خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى. ويتطلب ذلك تحقيق جهوزية معيّنة، كما يتطلب ترتيبات أمنية تكميلية. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٨، تم توفير تسعة وثلاثين جهازاً لدعم أنشطة مساعدة الدول على تحقيق الأمن النووي خلال أحداث عامة كبرى. فتم تزويد دول أفريقية بتسعة أجهزة رصد بوابية، كما زُوِّدت دولة أوروبية بثلاثة أجهزة من النوع ذاته، وحصلت دولة من غرب آسيا على جهاز رصد بوابي واحد. وتم توفير برامج من التدريبات المكثّفة لإعداد الموظفين ذوي المسؤوليات المتصلة بذلك خلال تلك الأحداث.

- وفي بعض الحالات، يتم تحسين الفعالية والجدوى عن طريق إنشاء نقطة اتصال مركزية لتلقّي الإنذارات بحالات الكشف. ومن ثم، تصبح هذه الترتيبات مكوّنات تقنية فعالة في مجال الأمن النووي. وقد تم توفير أربعة نظم للرصد عن بعد إلى أربعة مرافق نووية تحتوي على مواد نووية، وإلى مرفق واحد لخزن النفايات المشعة، وإلى موقع واحد يحتوي على مصدر مشع عالي النشاط (جهاز تشعيع يعمل بأشعة غاما).

استعادة المصادر المشعّة المهملة الخطرة وتكييفها وإعادتها إلى بلد المنشأ

١٨- إن نقل المواد المشعة من وضع يشوبه الضعف إلى وضع مأمون يشكل مساهمة في ميدان تخفيض المخاطر. وقد نفّذت الوكالة عمليات رمت إلى تحسين أمن ما مجموعه ٥٧٥ مصدراً مشعاً في سبعة دول. وأعيد واحد وثلاثون مصدراً من هذه المصادر إلى الدولة المورّدة. ونُفِّذت ترتيبات تقنية لتحسين مستوى الأمن على ٥٣٩ مصدراً مشعاً في بلدان مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم بنجاح استخدام تكنولوجيا الخلية الساخنة المتنقلة، التي طُوِّرت كجزء من خطة الأمن النووي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، لتكييف واستعادة مصادر مشعة عالية الإشعاع (من الفئتين الأولى والثانية) في مواقع نائية تفتقر إلى البنى الأساسية اللازمة لذلك.

إعادة اليورانيوم الشديد الإثراء إلى بلد المنشأ

١٩- تساعد الوكالة على إعادة وقود اليورانيوم الشديد الإثراء الناتج عن مفاعلات البحوث إلى بلد المنشأ، بناء على طلب الدول. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، أعدّت الوكالة ونفّذت الترتيبات اللازمة لإعادة ٧ كغم من وقود اليورانيوم الشديد الإثراء المستهلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وبين منتصف عام ٢٠٠٨ ومنتصف عام ٢٠٠٩، شاركت الوكالة أيضاً، على أساس المساعدة، في إعادة أربع شحنات إضافية من وقود اليورانيوم الشديد الإثراء، أي ما يفوق مجموعه ٤٠ كغم، إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأربع شحنات من الوقود المستهلك بلغ وزنها الإجمالي ٢٥٨ كغم إلى الاتحاد الروسي؛ وشحنة إضافية واحدة انطوت على ٣٠ كغم من الوقود الطازج إلى الاتحاد الروسي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ساعدت الوكالة في تنفيذ الأنشطة الرامية إلى إعادة وقود اليورانيوم الشديد الإثراء المستهلك من رومانيا إلى الاتحاد الروسي جواً، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتم فيها نقل وقود نووي مستهلك بهذه الطريقة.

الأحداث العامة الكبرى

٢٠- قدّمت الوكالة الدعم إلى حكومة بيرو فيما يتصل بما بذلته الحكومة المذكورة من جهود لضمان الأمن النووي خلال انعقاد قمة كبار المديرين التنفيذيين في مجموعة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٢١- وقد شرعت الوكالة في التحضير لمشاريع مرتبطة بحدثين عامين كبيرين آخرين من المزمع عقدهما في عام ٢٠١٠، وبثلاثة أحداث من المزمع عقدها في عام ٢٠١٢، وبحدث واحد من المزمع عقده في عام ٢٠١٤.

التأهب للطوارئ والتصدي لها

٢٢- في تموز/يوليه ٢٠٠٨، قام تمرين طوارئ، يُعرف باسم كونفيكس-٣ (استضافته المكسيك)، باختبار التصدي الدولي لمحاكاة حادث وقع في محطة قوى نووية. واستخدمت الوكالة مركز الحادثات والطوارئ التابع لها بصفته جهة الاتصال العالمية لأغراض الاتصال والتصدي على الصعيد الدولي أثناء التمرين. وأحد النواتج التي تمخّض عنها هذا التمرين كان التأكيد على أن مركز الحادثات والطوارئ يحتاج، من أجل النجاح في الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية التبليغ المبكر واتفاقية المساعدة في حال وقوع حادث نووي ضخم يسفر عن تشتت مواد مشعّة، إلى مزيد من جهود تنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى تجهيزات وتكنولوجيا في غاية الحداثة.

دال- قضايا إدارية

دال-١- التمويل

٢٣- ما زال تنفيذ خطة الأمن النووي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ يعتمد بشدة على المساهمات الطوعية الخارجة عن الميزانية التي تقدمها الدول الأعضاء وجهات أخرى إلى صندوق الأمن النووي. وفي الفترة بين تموز/يوليه ٢٠٠٨ وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، وردت مساهمات من أسبانيا وأستراليا وأيرلندا وباكستان والجمهورية التشيكية وجمهوريّة كوريا والدانمرك ورومانيا والسويد وفنلندا وكندا والمفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وواصلت دول أعضاء توفير المساعدة القيّمة عن طريق تقديم مساهمات "عينية"، كالتبرع بالمعدّات، وتوفير الخبراء المجانيين، واستخدام المرافق، واستضافة الاجتماعات والأنشطة التدريبية.

٢٤- ويوضح الجدول التالي نفقات ومصروفات صندوق الأمن النووي في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى الآن.

مصروفات صندوق الأمن النووي ونفقاته		
٢٠٠٢_٢٠٠٣	المصروفات	٥ ٧٤٦ ٠٤٣ دولار أمريكي
٢٠٠٤	المصروفات	٧ ٦٦٢ ٥٤٨ دولار أمريكي
٢٠٠٥	المصروفات	٨ ٨٢٨ ٥٩١ دولار أمريكي
٢٠٠٦	المصروفات	١٥ ٤٥١ ٨٩٤ دولار أمريكي
٢٠٠٧	المصروفات	١٥ ٧١٢ ٢٨٢ دولار أمريكي
٢٠٠٨	المصروفات	١٩ ١٨١ ١٢٨ دولار أمريكي
٢٠٠٩	المصروفات بالإضافة إلى الالتزامات غير المصفّاة حتى ٢٣ تموز/يوليه	٢٠ ١٣٠ ٤٦٥ دولار أمريكي

٢٥- وبقيت شروط استخدام المساهمات تؤثر على تنفيذ البرنامج، لا سيما تعيين الأولويات الشاملة للبرنامج. فالوكالة تناقش، قبل استلام المساهمة، شروط التعهدات واستخدامها المزمع لكي تتحقق، بقدر الإمكان، من تنفيذ الأولويات المحددة في الخطة. وفي مطلع عام ٢٠٠٩، تأثر تنفيذ البرنامج بشكل أكبر نتيجة للتأخيرات في قبول عدد من المساهمات. ونتيجة لذلك، فقد جرى تأخير عدد من الأنشطة أو إلغاؤها. وتم التصدّي للقضايا الأساسية الكامنة وراء التأخير في قبول المساهمات واستؤنف تنفيذ البرنامج وفق المستويات السابقة.

٢٦- واستجابة لتوصية صدرت عن فريق من الخبراء الخارجيين، أقيم فريق لدعم البرنامج داخل مكتب الأمن النووي لمواصلة تعزيز إدارة البرنامج والتنسيق الداخلي.

دال-٢- الفريق الاستشاري المعني بالأمن النووي

٢٧- التأم الفريق الاستشاري المعني بالأمن النووي، الذي كان المدير العام قد أنشأه عام ٢٠٠٢ لإسدائه المشورة بشأن أنشطة الوكالة المتصلة بالأمن النووي، مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقدّم التوصيات إلى المدير العام. واتفق الفريق المذكور مع لجنة معايير الأمان على إنشاء فرقة عمل مشتركة، يرأسها رئيسا الفريق

واللجنة المذكورين، لمناقشة جوانب التآزر والتفاعل بين الأمان والأمن. ومن المزمع عقد أول اجتماع لفرقة العمل هذه في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩.

دال-٣- اللجنة المعنية بسلسلة وثائق الأمن النووي

٢٨- لتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في إعداد سلسلة وثائق الأمن النووي الصادرة عن الوكالة، قرر المدير العام إنشاء لجنة معنية بسلسلة وثائق الأمن النووي. وتشمل أهداف اللجنة استعراض الاقتراحات الخاصة بوثائق إرشادية جديدة ومسوداتها وصيغها النهائية للتحقق من الاتساق والتساوق في إعداد المنشورات الدولية في ميدان الأمن النووي، ولضمان جودتها. وسيساهم إنشاء لجنة معنية بسلسلة وثائق الأمن النووي في تحقيق تزامن الإجراءات المنفّذة في سبيل إعداد معايير الأمان وتوجيهات الأمن.

هاء- الأهداف والأولويات لعام ٢٠١٠

٢٩- ترد الأهداف والأولويات المحددة لعام ٢٠١٠ في خطة الأمن النووي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (المعمّمة في الوثيقة GOV/2009/54-GC(53)/18). وبناء على الخطة المذكورة، ستعطي الوكالة الأولوية لما يلي: استكمال مجموعة شاملة من الإرشادات، ونشرها ضمن سلسلة وثائق الأمن النووي الصادرة عن الوكالة؛ وتحسين جودة واكتمال منصة المعلومات؛ وتيسير الامتثال للإطار القانوني وتنفيذه؛ وتوفير الخدمات الاستشارية وتنمية الموارد البشرية لدعم إرساء أسس الأمن النووي وإدخال التحسينات المستدامة عليها. وسيولى اهتمام خاص بتوفير المساعدة للدول المبتدئة التي تخطط لإدراج القوى النووية ضمن خليط الطاقة الخاص بها.

واو- التقدم المحرز في تنفيذ خطة الأمن النووي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩

٣٠- أصدرت الوكالة وثيقة إضافية معنونة "تنفيذ خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩؛ "تقرير مرحلي" (متاحة على موقع GovAtom وعلى العنوان الإلكتروني التالي: http://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC53/GC53Documents/English/gc53-16-att1_en.pdf) ويرد في الفقرات التالية موجز مقتضب جداً عن النتائج المحققة والدروس المستفادة خلال تلك الفترة.

٣١- وفي سياق تنفيذ الخطة الخاصة بالفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، نشرت الوكالة عشر وثائق إرشادية جرى إعدادها بمساعدة خبراء من الدول الأعضاء.

٣٢- ومنذ استهلال برنامج الموارد البشرية في عام ٢٠٠٢، تم تدريب ما يناهز ٨٠٠٠ شخص (٥٠٠٠ شخص منذ عام ٢٠٠٦) من كافة الأقاليم، مما ساهم بشكل ملموس في بناء القدرات وفي تحسين نظم الأمن النووي في الدول المعنية. وتم أيضاً تنفيذ أنشطة في ميدان تقليص المخاطر. كما تم التوصل إلى خزن عدد كبير من المصادر المشعة المعرضة للخطر على نحو مأمون وآمن، فيما أعيد بعضها إلى منشئه في الدولة المورّدة. وعززت ترتيبات الحماية المادية في ٦٤ موقعاً في ٢٥ دولة. وأدخلت تحسينات لغرض إرساء وظائف فعالة لمراقبة النقاط الحدودية في ٥٦ دولة. وجرى إعداد برنامج دعم رئيسي لضمان الأمن النووي خلال الأحداث العامة الكبرى — بما فيها المباراة النهائية في بطولة العالم لكرة القدم لعام ٢٠٠٦ ودورة الألعاب الأولمبية لعام

٢٠٠٨ — وتم نشره في خمس دول. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، قامت الوكالة مباشرة بتيسير إعادة ما يصل مجموعه ٣٣١ كغم من وقود مفاعلات البحوث الشديد الإثراء إلى الدول المورّدة.

٣٣- وقد شمل تنفيذ خطة الأمن النووي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ جميع المجالات ذات الصلة في الأمانة. واستخدمت الآلية المعدّة لبرنامج التعاون التقني لتأدية الأنشطة في ميدان تنمية الموارد البشرية، وبالأخص الدورات التدريبية الإقليمية.

٣٤- وقد استفادت الوكالة عدداً من الدروس الهامة، التي ينطبق بعضها على الدول، فيما ينطبق البعض الآخر على الصعيدين الإقليمي والدولي وعلى الوكالة. وترد تفاصيل الدروس المستفادة في الوثيقة المعنونة "تنفيذ خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩: تقرير مرحلي". والاستنتاج الرئيسي هو أنه على الرغم من أن الأنشطة المنفّذة ضمن إطار برنامج الأمن النووي ساهمت بشكل ملموس في الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين الأمن النووي، فإن تحقيق الأهداف الخاصة بالأمن النووي العالمي يتطلب مزيداً من الجهود المستدامة. وعلى مدى السنوات المقبلة، سيخصص جزء هام من العمل لتحقيق *استدامة* تحسين نظم الأمن الوطنية وتنفيذ الإرشادات الجديدة الخاصة بالأمن النووي.